واقع ديمغرافي جديد:
دوافع التغيير الإثني الطائفي في سوريا وتأثيراته

بيت المستقبل ومؤسسة كونر آديناور- مكتب سوريا والعراق
الثلاثاء ، ٢٠ شباط/فبراير، ٢٠١٨
فندق لانكستر بلازا، بيروت
عُقد هذا المؤتمر تحت قاعدة تشاتم هاوس

عقد بيت المستقبل ومؤسسة كونراد أديناور- مكتب سوريا والعراق ورشة عمل مغلقة استمرت يوماً واحداً، تطرقت إلى التغيير الإثني الطائفي الذي تشهده سوريا نتيجة للحرب الأهلية المستمرة والتي خلّفت دماراً هائلاً وأنتجت كوارث إنسانية لا يمكن التكهن بعواقبها. إن التطورات التي شهدتها السنوات الماضية والتي لم تحظ باهتمام كبير، أحدثت تحوّلاً في المشهد الديموغرافي في سوريا عبر تغيير الواقع السكاني والتطهير الطائفي، ما بات ينذر بتأثيرات طويلة الأمد على الديناميكيات العرقية والطائفية للبلاد. في ضوء هذه المعطيات، هدفت ورشة العمل، عبر مجموعة من الخبراء، إلى مناقشة العمليات الممنجهة لتبادل السكان والتطهير الطائفي التي تحدث على الأرض، إضافة إلى إلقاء الضوء على أسبابها الخفية وتأثيراتها المحتملة على مستقبل سوريا السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

انطلقت الجلسة الأولى تحت عنوان **"سبع سنوات من الحرب - التحوّلات الديموغرافية في سوريا"**، مع تناول المحاضر الأول لاتفاقية المدن الأربع والاستراتيجية التي اعتمدها النظام السوري لمبادلة السكان. وقال إن هذه الاتفاقية نصت على "سلسلة من التبادلات السكانية جرت في نيسان/أبريل ٢٠١٧ بهدف إنهاء حصار كارثي ولاإنساني لبعض المدن، شملت الفوعا وكفريا في محافظة إدلب التي تسيطر عليها المعارضة ومضايا والزبداني في محافظة ريف دمشق بالقرب من الحدود اللبنانية والتي يسيطر عليها النظام. كانت قطر وإيران طرفين أساسيين في هذه الاتفاقية التي تمّ التوصل إليها في نيسان/أبريل ٢٠١٥ بعد عامين من المفاوضات، شهدت العديد من الانعطفات والتقلبات والانطلاقات الخاطئة. محلياً، كانت تهدف إلى نقل السكان السنة المقيمين في المناطق السكانية الغربية إلى إدلب، ومن الناحية الاستراتيجية الإقليمية، سعت إلى ضمان وجود ما تعتبره الحكومة السورية سكاناً مخلصين لها في المناطق الحدودية الاستراتيجية". وشدّد المحاضر على أن الخلافات على كيفية تنفيذ الاتفاقية تسببت في تأخرها، وتم تعليقها عندما استهدف تفجير انتحاري قافلة كانت تنقل سكاناً موالين للحكومة بالقرب من بلدة الرشيدين غرب حلب. وأضاف أنه بعد إنهاء عملية التبادل السكاني، "حصل سكان الفوعا/ كفريا الذين تمّ إجلاؤهم إلى حمص ودمشق على مساعدات مالية من الحكومة تمكنهم من دفع إيجارات منازلهم، في حين لم يتلق الذين نقلوا إلى إدلب شيئًا. وعاش الفريقان في ظروف حياتية صعبة". وختم محاضرته متوقعاً أن يواصل النظام عزل السكان في إدلب لأسباب استراتيجية وكعقاب جماعي. وأكد أنه من غير الواضح ما إذا كان السكان سيقبلون مستقبلاً الانتقال إلى إدلب إذ أن عمليات

الإجلاء أنهت الحصار لكنها لم تضع حداً لهجمات النظام، علماً أن من شأن هذه الاتفاقية ومثيلاتها تمزيق النسيج الاجتماعي السوري وسيكون لها مستقبلاً تداعيات مباشرة على المصالحة والحكم.

أخذ المحاضر الثاني الكلام لمناقشة المساعي الحثيثة التي تقوم بها إيران "لتشييع" سوريا، أي دفع السكان إلى اعتناق المذهب الشيعي الإثني عشري، بما فيهم الفرق الشيعية الأخرى كالإسماعليين المعروفين بالسبعية (لاختلافهم مع الفرق الشيعية الأخرى على الإمام السابع)، إضافة إلى السنة والمسيحيين. وأوضح أن عملية التبشير هذه قامت بها إيران على أسس سياسية وليست دينية، بمعنى سعت إلى خلق مجتمع يؤمن بعقيدة ولاية الفقيه السياسية، لا سيما وأن المستهدفين هم من الأقليات التي يسهل اختراقها (كالسبعية والعلويون والمسيحيون الذين يشكلون على التوالي ١% و١٠ إلى ١٥% و١٠% من السكان). تجدر الإشارة إلى أن عملية تشييع المسيحيين لم تكن تجري عبر حثهم على اعتناق الإسلام والمذهب الشيعي الإثني عشري، بل عبر إقناعهم بأن الشيعة هم حلفاء طبيعيين لهم أكثر من السنة. وقد استخدمت إيران في عملية التبشير هذه وسائل عدة أبرزها:

١- شراء الأراضي وتقديم حوافز اقتصادية: عمد الإيرانيون إلى شراء مساحات كبيرة من الأراضي في المناطق التي أفرغت من السكان في دمشق وغيرها من المدن الحضرية الرئيسة، كما قاموا بتمويل مشاريع البنية التحتية وقدموا تسهيلات اقتصادية.
٢- بناء الأضرحة وتوسيع الموجود منها والتي من شأنها أن تصبح وجهة للشيعة في العالم (باكستان وأفغانستان والعراق إلخ...)، وتحول سوريا إلى محجة لهم.
٣- توطين الشيعة من الأفغان العسكريين والمدنيين في المناطق السنية سابقاً، ما من شأنه تكوين نواة لمجتمع شيعي موالي لها.

وختم بالقول إنه "في إطار النجاح الذي حققته إيران في عملية تشييع الأقليات في سوريا، من المرجح أن يتم إسكان الموالين للأسد ولإيران في المناطق التي أفرغت من سكانها وستحتاج إيران إلى بذل جهود حثيثة وطويلة الأمد من أجل تحقيق تحوّل طائفي واسع النطاق".

أخذ المحاضر الثالث المنصة وتناول الطموحات التركية والكردية لجهة إحداث تحوّل عرقي في شمال البلاد. وتحدث عن عاملين يجعلان من التغير الديموغرافي في شمال سوريا أمراً شديد الأهمية، الأول هو رغبة تركيا في زيادة عدد اللاجئين السوريين الذين تستضيفهم (خاصة أولئك الذين يفرون من شمال سوريا) للحصول على مزيد من النفوذ داخل سوريا وداخل الأمم المتحدة، والثاني هو الخوف من ازدياد نفوذ الأكراد بما من شأنه تعزيز موقفهم القوي أصلاً، وتعزيز القومية الكردية. ونفى صحة المزاعم التي تتحدث عن "تكريد المناطق في شمال سوريا الواقعة تحت سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي وقوات سوريا الديمقراطية، لأن هذه المناطق مأهولة من الأكراد والعرب على حد سواء، ما يدفع الحزب والقوات إلى محاولة استيعاب العرب من مجموعات سياسية وقادة العشائر وسياسيين. علاوة على ذلك، يواجه حزب الاتحاد الديمقراطي ضغوطاً هائلة من تركيا، ولا مناص له من الحصول على دعم السكان العرب في مناطق سيطرته حتى لا يخسرها. وبناء على ما سلف، أجرى حزب الاتحاد الديمقراطي تغييرات إيجابية في بنيته الإدارية، ما دفع بالعرب إلى الانضمام إلى صفوفه وشغل مناصب إدارية

وعسكرية. وأكد غياب التوتر العرقي في هذه المناطق، "حيث يعتبر السكان أن حزب الاتحاد الديمقراطي هو حزب سياسي يضم مختلف القوميات ولا يمثل حصراً الأكراد".

وتابع أنه "في حال نجحت تركيا في إلحاق الهزيمة بحزب الاتحاد الديمقراطي، سيؤدي ذلك إلى إحداث تغير ديموغرافي في شمال سوريا"، ناقلاً عن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قوله "سوف نأتي إلى منبج لتسليم الأراضي إلى أصحابها الشرعيين"، ما يشير صراحة إلى "سعي أنقرة إلى توطين السكان العرب في المناطق الكردية". وختم بقوله إن "الحديث عن توترات عرقية في شمال سوريا مبالغ فيه ولا يعكس الواقع على الأرض. إن المناطق التي يسيطر عليها الأسد وحزب الاتحاد الديمقراطي يسودها التعايش بين مجموعات متعددة من الأعراق والديانات، لأن المحافظة على التعددية تعتبر بالنسبة إلى كلاهما الوسيلة السياسية الأفضل، فيما تفضل تركيا محاربة الأكراد في سوريا على أن تحاربهم على أرضها".

تلت الجلسة الأولى جلسة نقاش طُرحت فيها الأسئلة التالية:

سؤال: إن تشييع سوريا يتطلب عملية هداية واسعة النطاق: ما هي حقيقة هذه الهندسة الديموغرافية؟

جواب: من الناحية الديموغرافية، الأمر صعب للغاية لا سيما وأن الناس يغيرون دينهم لأسباب سياسية وليس لأسباب دينية. في أعقاب حرب ٢٠٠٦ بين إسرائيل وحزب الله، اعتنق العديد من العرب السنة المذهب الشيعي وكان الهدف من ذلك هو الحصول على فرص أكبر. هذا هو الواقع الذي عملت إيران بجهد كبير على تحقيقه بغرض فرض هيمنتها على المنطقة.

سؤال: ألا يجب التمييز بين تغيير الدين والتحالف السياسي الذي لا علاقة له "بالتشييع"؟

جواب: نعم، ولكن التحالف السياسي لا يفيد إلا على المدى الطويل، علماً أنني شدّدت على الدوافع السياسية خلف عملية التشييع التي تقوم بها إيران.

سؤال: ألم تكن اتفاقية المدن الأربع نتيجة لظروف محدّدة وللنفوذ الذي تتمتع به قوى خارجية على الفصائل السياسية في سوريا؟

جواب: دون شك. إن هذه الاتفاقية غير مهمة بحد ذاتها وتكمن أهميتها بتداعياتها على تصورات حل الأزمة السورية وعلى نظام الحكم الذي سيقوم.

سؤال: من يسيطر الآن على الفوعا وكفريا؟

جواب: ما تزال البلدتان محاصرتين، ولم تشهدا تنفيذاً كاملاً للاتفاقية، في حين أنها نُفذت في مضايا والزبداني. يمكن القول أن النظام كسب هذه الجولة.

سؤال: ما هو عدد السكان الذين شملتهم عملية التبادل السكاني؟

جواب: ٦٠٠٠ مواطن في المدن الأربع.

سؤال: هل نحن أمام مشهدية تتواجه فيها القومية العربية والقومية الإيرانية؟

جواب: إيران تروّج للإسلام الأممي أكثر مما تروّج للقومية الإيرانية.

سؤال: على الرغم من أن الحرب لم تنته بعد، هناك رابحون وخاسرون. هل هناك طرف من الأطراف المنتصره يهمه عودة اللاجئين؟

جواب: قد تكون دفة الميزان تميل لمصلحة طرف من الأطراف المتنازعة، ولكن بشكل عام، لن يخرج رابحون من هذه الحرب. بالنسبة إلى اللاجئين، معظم الذين هربوا من النظام أسسوا لحياة جديدة في الخارج. في حال بقي نظام الأسد في السلطة لن يسعى إلى تأمين عودة هؤلاء كما لن يرغبوا هم في العودة. هذا الصراع لم يؤثر فقط على الديموغرافيا في سوريا ولكنه أثّر أيضاً على الديموغرافيا في الدول المضيفة.

بدأت الجلسة الثانية تحت عنوان **"واقع سوري جديد؟ حجم إعادة التوزيع العرقي والطائفي وتداعياته"** مع المتحدّث الأول، الذي تناول تأثير التحوّلات الديموغرافية في مساعي التوصل إلى حل مستدام من خلال تحديد ماهية التحوّلات الديموغرافية واستعراض مختلف السيناريوات لكيفية انتهاء الحرب. وقال: "إن التحوّل الديموغرافي هو التغيير المتعمّد لهوية السكان في منطقة جغرافية معينة. تُعتبر الدولة الإسلامية المثال الأبرز على ما يسمى بالتحوّل الديموغرافي، وباستثناء بعض المحاولات التي قامت بها جبهة النصرة في هذا المجال، حتى اليوم، كانت التحوّلات الديموغرافية التي شهدتها سوريا نتيجة للحرب ولم تكن مبنية على الهوية. عن سؤال "هل سيتم ترسيخ التحوّلات الديموغرافية التي حصلت عبر حل سياسي؟"، أجاب عبر استعراض سيناريوات ثلاثة محتملة للحل في سوريا، مستشرفاً كيف سيؤثر كل واحد منها على نمط التحوّلات الديموغرافية.

السيناريو الأول: تنجح محادثات جنيف في التوصل إلى حل في إطار قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٤: يعود اللاجئون السوريون إلى البلاد، وسيكون الشاغل الرئيس هو صراعات ما بعد الحرب وليس التحوّلات الديموغرافية.

السيناريو الثاني: تُعلّق محادثات جنيف لتفسح المجال لتسوية دولية ومحلية مشتركة تنهي الحرب: في هذه الحال، سوف تُعتمد الهندسة الديمغرافية على المساومة الدولية والتقدم الذي قد تحرزه تركيا في هجومها على شمال سوريا ونتائجه على هذه المنطقة.

السيناريو الثالث: فشل محادثات جنيف. لا توجد تسوية سياسية واضحة، الحكومة وحلفاؤها يفرضون هيمنة عسكرية بشكل تدريجي مع ما يستتبع ذلك من فرض لسياساتهم: سيعود بعض السوريين ويقبلون بهذا الواقع، بينما يبقى آخرون في الخارج. ومع ذلك ، لن يحدث أي تغيير سكاني كبير.

وختم المتحدّث بالتشديد على ضرورة "تصور سيناريوات معقولة للمسار الذي سيأخذه الصراع في خلال هذا العام، ثم ربط أدلة موثوقة حول التحوّلات الديموغرافية بكل واحد من السيناريوات السالفة الذكر. أي

تحوّل ديموغرافي ذات شأن سيتطلب نقل أعداد كبيرة من السكان و/أو تحوّل ديني على نطاق كبير، وحتى الآن لا يوجد دليل على وجود سياسة تغيير سكانية تمت هندستها بشكل متعمّد".

أخذ المحاضر الثاني الكلام محللاً تأثير المواقع الجغرافية على البنية الاقتصادية السورية وعلى التحوّلات الديموغرافية من خلال معالجة الوضع في شمال شرقي البلاد والمناطق الساحلية ودمشق. وقال: "تضم المنطقة الشمالية الشرقية ٨٥٪ من حقول النفط في سوريا و٧٠٪ من حقول القمح ومياه نهر الفرات. تسيطر على هذه المنطقة قوات سوريا الديمقراطية ويقطنها أكراد وعرب. بعض بلداتها التي دُمرت كالرقة ودير الزور كانت مأهولة بشكل أساس من قبل العرب. إذا كانت الولايات المتحدة جادة في طموحها الاستفادة من الموارد الاقتصادية في المنطقة الشمالية الشرقية، فستخصص جزءًا كبيراً من مساهمتها للمناطق المأهولة بالسكان العرب. ومثلها السعودية، إذا كانت ستساعد في هذه المنطقة فستذهب مساهماتها إلى العرب وليس إلى الأكراد، ما قد يحمل في طياته بذور صراع بين العرقين. بالنسبة للمسيحيين ، لم يعد لهم وجود في المنطقة الشمالية الشرقية ولا يوجد في دير الزور مثلاً سوى مسيحي واحد". وتحدث عن تغيير في التركيبة الطائفية للمناطق الساحلية، حيث ازداد عدد السكان السنة. وعن دمشق قال: "على الرغم من تنوعها، يشعر السنة (وبخاصة الفقراء منهم) أنهم مستهدفون ومضطهدون. على سبيل المثال، صدر مرسوم يسمح للحكومة بتدمير منطقتين عشوائيتين غالبية سكانهما من السنة، في حين لم تتعرّض للمناطق العشوائية الأخرى التي يسكنها علويون ومسيحيون ودروز. ويعزي البعض ذلك إلى معارضة السنة للنظام، لكن السنة يعتبرون أنفسهم مستهدفين".

أخذ المنصة المحاضر الثالث وناقش تأثير الانقسامات على المجتمع السوري والمصالحة والهوية الوطنية، عبر كشف واقع التوترات العرقية والطائفية. وقال: "أي حل للحرب يجب أن يعالج البعد السياسي وليس فقط البعد الإثني- الطائفي، لأن هذا الأخير ما هو إلا نتيجة للحرب وتمّ تضخيمه من قبل أعداء الثورة بهدف القضاء عليها. هناك تماسك بين المجموعات العرقية والطائفية المختلفة إذ جميعها تعرضت للاضطهاد وأجبرت على الإستزلام لهذا الطرف أو ذاك، ونجح النظام في اللعب على وتر هذه التعددية". وأضاف أن "الانقسام العرقي - الطائفي الحالي هو نتيجة طبيعية للحرب، وينتشر أفقيا وليس عمودياً/عميقاً، وبالتالي لا يؤثر على التعايش الذي يميز المجتمع السوري. ولكن كلما زاد الصراع والفقر، كلما تعمّق الانقسام". وخلص إلى القول إن "٧٠٪ من سكان سوريا يعيشون اليوم تحت وطأة الفقر، والمزيد من الفقر سيدفع السوريين إلى التعصب، ما قد يؤدي إلى تغيير هيكلي في الواقع السوري".

تلت الجسلة الثانية جلسة نقاش طُرحت فيها الأسئلة التالية:

سؤال: هل اعتماد اللامركزية سيكون مشكلة بالنسبة لسوريا؟

جواب: لا على العكس. ما سيشكل مشكلة لسوريا هو بقاء الوضع الراهن أي وجود حكومة مركزية قوية، لأن السوريين يريدون التحرر.

سؤال: هل يمكنكم شرح التحديات الإدارية المستقبلية في ضوء حصول توافق على التزام جميع الأطراف بوحدة سوريا؟

جواب: أولاً، على الرغم من أن السوريين يريدون الوحدة، فإن التحدي الذي ستواجهه الحكومة هو شرعيتها على الأرض وقدرتها على توفير الموارد والحصول على المال. ثانياً، تسعى المناطق الشمالية الشرقية إلى تغيير النظام السياسي. على سبيل المثال، وجود نساء في الإدارة ليس مجرد دعاية بل واقعاً يحاول بشكل واضح إنشاء نظام من الأسفل إلى الأعلى. ثالثاً، سيخشى المواطنون من الدور الذي سيُمنح للأطراف الموالية للنظام في عملية إعادة الإعمار، لا سيما لجهة الأموال الضخمة التي تخصصها إيران لذلك.

سؤال: هل يمكن أن تنتهي الحرب قبل الاتفاق على حجم نفوذ إيران في منطقة الشرق الأوسط؟
جواب: إن النزاع على سوريا يعكس صراع القوى الإقليمية في الشرق الأوسط، والذي بدأ مع تراجع قوة نظام الأسد إثر انسحاب قواته من لبنان عام ٢٠٠٥.

سؤال: هل يلعب الجانب الاقتصادي دوراً في الحفاظ على وحدة سوريا؟

جواب: قال فولتير: "عندما يتعلق الأمر بالمال، يصبح الجميع ينتمون إلى الديانة نفسها". لقد تغير ميزان القوى الاقتصادية: قبل الثورة، كان النظام يسيطر على موارد البلاد ويستفيد من الفائض الاقتصادي، أما اليوم فلكل منطقة معاييرها الاقتصادية ومواردها الذاتية. على سبيل المثال، تبيع قوات سوريا الديمقراطية النفط للنظام مقابل المال، في حين كان النظام في السابق يستغل منفرداً موارد البلاد. إن الاستقلال الاقتصادي والتمتع بموارد اقتصادية ذاتية هو أمر جديد وسيكون له تأثيره على أي حل سياسي. "إن المشكلة تكمن في الخط الرفيع بين الواقعية والبراغماتية والسخرية. سيدفع الناس الثمن إذا أصبحت السخرية هي اسم اللعبة ".